ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# التفاوض من دون حرب أو خلال الحرب؟

**ناصر قنديل**

– يجري تسويق قرار الحكومة اللبنانية بنزع سلاح المقاومة بصفته البديل السلمي لخيار حربي سوف ينفذه الاحتلال، أو الجار السوري بحلته الجديدة، بطلب أميركي، ما لم يقم لبنان بنزع السلاح بنفسه، ذلك أن المدافعين عن قرار الحكومة لم يعُد بين أيديهم أي حجة للإقناع بفرضية ان القرار يمهد لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وفرض الانسحاب الإسرائيلي من أراضيه في ضوء ما يجري مع الحكم في سورية، من إذلال وما تتعرض له سورية من اعتداءات واحتلال أراضيها، رغم ترك السلاح مباحاً أمام الضربات الإسرائيلية حتى تم تدميره، وصولاً الى أن العاصمة نفسها لم تنج من الاستهداف رغم الاهتمام الأميركي والتركي والسعودي بحماية النظام الجديد في سورية بما لا يمكن حصوله للبنان.

– الترويج لفرضية الحرب إسرائيلية جنوباً وسورية شمالاً واحتمال أن تكون أهلية في الوسط، ينطلق لفرض مناقشة دعوات القبول بالقرار الحكومي بصفته أهون الشرور، حتى ولو كان الشك كبيراً بأن يؤدي ذلك لوقف الاعتداءات وتحقيق الانسحاب، بحيث يصبح العيش في وضع شبيه بوضع سورية والتأقلم مع نسبة من الضربات الإسرائيلية والتوغلات البرية مقبولاً مقارنة بخطر شن حرب تدميرية كبرى، ربما يتخللها اجتياح منطقة جنوب الليطاني واحتلالها بصورة دائمة، هذا إضافة لنظريّة تلزيم لبنان وسلاح المقاومة للحكم الجديد في سورية، وقيام هذا الحكم بتعويض معنوياته المهدورة في وجه الاحتلال عبر حرب يشنها على منطقة البقاع لنزع السلاح وربما البقاء فيها.

– عملياً يدرك الأميركي بصفته صاحب ورقة توماس باراك، الأب الروحي لقرار الحكومة، وعراب نظرية تلزيم لبنان لسورية، وناقل التهديدات الإسرائيلية بالحرب، وصاحب مقولة أن أميركا لا تستطيع إعطاء أي ضمانة بالتزام "إسرائيل"، أن نزع السلاح أمر وجودي بالنسبة لحزب اللّه وعبره لطائفة كاملة تمثل ثلث اللبنانيين، بما يشبه طلب نزع سلاح المقاومة في غزة بالنسبة لقوى المقاومة وسكان غزة،

وأنه في غزة لم تنجح بتحقيق ذلك، حرب ممتدّة لعشرين شهراً قدّمت خلالها غزة ١٠٪ من أبنائها بين شهيد وجريح، ودمرت فيها كل غزة تقريباً، وبلغ فيها التجويع مراحل غاب عن الحروب منذ حصار لينينغراد في الحرب العالمية الثانية، على يد جيوش هتلر. وها هي الحرب تستمر وربما تبلغ مراحل أشد قسوة، ولعل الأرجح أن تفضل غزة ومقاومتها الاستشهاد الجماعي على التسليم بالتخلي عن السلاح، فهل يمكن توهم تحقيق ذلك في لبنان بمجرد التهديد والتلويح بالحرب؟

– خلال ما قبل وقف إطلاق النار في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤، كان الأميركي الذي أدار المفاوضات، وهو يعلم أنه بالرغم من حجم الخسائر التي لحقت بالمقاومة، قيادة وبنية وبيئة وسلاحاً، فإن المقاومة لم تقبل بأي من الشروط الإسرائيلية وخاضت أشرس معارك الصمود والمواجهة في الجبهة الأمامية، ولم يتم وقف إطلاق النار حتى تخلى الإسرائيلي عن شروطه وقبل باعتماد القرار ١٧٠١ أساساً لوقف إطلاق النار، حيث ترابط عضوي بين انسحاب الاحتلال ووقف انتهاكه للأجواء والأراضي والمياه اللبنانية، وانسحابه الى الحدود الدولية بما في ذلك في مزارع شبعا كشرط لفتح ملف السلاح ومستقبله، وسقف ما يمكن الحصول عليه من المقاومة هو انسحابها من جنوب الليطاني، ولذلك كان سقف ما استطاع الأميركي فعله عندما نجحت المقاومة بتحقيق توازن عسكري حقيقي في الميدان بصد الهجوم البرّي لستين يوماً وفرض حزام ناري على العمق الإسرائيلي، هو تقديم روزنامة انسحاب المقاومة من جنوب الليطاني وتأخير وقف الاحتلال اعتداءاته وتحقيق الانسحاب لستين يوماً، بالرغم من استقواء الأميركي بكون جبهة الإسناد التي بدأ حزب اللّه الحرب بها تمت من خارج الإجماع اللبناني الذي كان يظلل الدور الدفاعي لسلاح حزب اللّه.

– في كل الحروب يجري التفاوض تحت النار، حتى عندما لا تكون المطالب وجودية، وعندما يجري التفاوض بعد الحرب فهذا يعني أن الحرب فشلت، ومن يستطيع شن حرب ثانية لا يفاوض قبلها، ولا يقدّم طلباته إلا بعد أن يبدأ بتحقيق الإنجازات في الحرب، وما دام الحديث عن تهديد بحروب، من الجنوب والشمال وأهليّة في الوسط، فإن الأميركي سيد هذه الحروب كلها، لو كانت تقديراته تقول بإمكانية شنها ربحها، لما دفع الحكومة إلى إصدار قرارها وتحمل مخاطر الفشل، بل كان ذهب الى حروبه وطلب من الحكومة في قلبها توقيت قرارها بما يتناسب مع فرص تطبيقه فوراً، وفي الحروب عندما لا تنال المطلب تحت النار فإن حربك تكون قد فشلت، لذلك يستمرّ الاحتلال بحرب غزة، ويستمر الرئيس الروسي بحرب أوكرانيا، ولذلك اوقف الأميركي حربه مع اليمن دون أن ينال شيئاً ومثل ذلك مع إيران، ونصف ذلك مع لبنان.

# لهذه الأسباب اضطر نتنياهو لتعديل خطته من احتلال غزة الى السيطرة الأمنية عليها

**حسن حردان**

شهد اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، سجالاً حاداً بين قادة الأجهزة الأمنية، والعسكرية ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حول خطته لاحتلال غزة، مما اضطر نتنياهو الى تعديلها، لامتصاص غضب الجيش الذي اعترض وتحفظ على الخطة واعتبر إعادة احتلال غزة بمثابة ورطة استراتيجية، ولهذا كان

لمعارضة قادة الجيش والأجهزة الأمنية تأثير كبير على مضمون الخطة، ويمكن تلخيص هذا التأثير في عدة نقاط رئيسية:

## أولاً، ضغوط داخلية لمنع الانزلاق الى فخ استراتيجي:

١ ـ تحذيرات من "ورطة استراتيجية": حذر قادة الجيش والأجهزة الأمنية، وعلى رأسهم رئيس الأركان أيال زامير، من أن خطة نتنياهو لاحتلال غزة بالكامل ستتحوّل إلى "فخ استراتيجي" ينهك الجيش لسنوات طويلة.. لأنه سوف يتحمّل أعباء إدارة الشؤون المدنية وفي الوقت نفسه مواجهة المقاومة المسلحة التي تستنزفه.

٢ ـ تهديد حياة الأسرى: أشار المسؤولون الأمنيون إلى أنّ احتلال غزة بالكامل سيعرض حياة الأسرى المحتجزين للخطر، وهو ما يتعارض مع أحد الأهداف المعلنة للحرب.

٣ ـ استنزاف الجيش: أكد قادة الجيش أنّ طول أمد الحرب أدّى إلى استنزاف كبير للجنود، سواء على الصعيد الجسدي أو النفسي، مما أدّى إلى زيادة حالات الأمراض النفسية وحتى الانتحار.

٤ ـ خلافات حادة: كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن خلافات حادة بين نتنياهو وقادة الجيش والأجهزة الأمنية خلال اجتماعات المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت)، حيث وصف بعضهم خطة نتنياهو بأنها "كارثية".

## ثانياً، التعديلات على الخطة:

١ ـ من "الاحتلال الكامل" إلى "السيطرة التدريجية": دفعت هذه المعارضة نتنياهو إلى تعديل خطته من احتلال كامل وفوري للقطاع إلى خطة "سيطرة عسكرية تدريجية"، تبدأ بمدينة غزة وتستمر على مراحل.

٢ ـ البحث عن "حلول وسط": اضطر نتنياهو إلى البحث عن حلول وسط، توازن بين رغبات اليمين المتطرف الذي يطالب بالسيطرة الكاملة والاستيطان، وبين التحذيرات الواقعية للقيادة العسكرية التي تركز على التكاليف البشرية والعسكرية الباهظة.

٣ ـ التركيز على السيطرة الأمنية: تحوّلت الخطة إلى التركيز على السيطرة الأمنية الكاملة على القطاع، مع محاولة إيجاد "قوات عربية" أو "إدارة فلسطينية مستقلة" لإدارة الشؤون المدنية، وهو ما رفضه وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي يرى أنّ هذا النهج "ليس كافياً" لتحقيق النصر الكامل.

## ثالثاً، أثر التعديل على الصعيد السياسي:

١ ـ انتقادات حلفاء نتنياهو من اليمين المتطرف: أثارت خطة نتنياهو المعدلة انتقادات حادة من حلفائه في اليمين المتطرف، وعلى رأسهم سموتريتش، الذي اعتبرها "خيانة" لأهداف الحرب وهدّد بإسقاط الحكومة.

٢ ـ فقدان الثقة: عبر سموتريتش علانية عن فقدان ثقته بقدرة نتنياهو على إدارة الحرب وتحقيق النصر، وهو ما يظهر عمق الانقسام داخل الائتلاف الحكومي.

٣ ـ زيادة الضغوط على نتنياهو: وضع هذا الخلاف نتنياهو في موقف صعب، حيث يواجه ضغوطاً من القيادة العسكرية التي تحذره من تداعيات خطته، وضغوطاً من حلفائه السياسيين الذين يهدّدون بإسقاط حكومته إذا لم يتبنَ خطة أكثر تطرفاً.

بناء على ما تقدّم يمكن القول انّ الخلاف الحاد حول خطة نتنياهو لاحتلال غزة عكس المأزق الذي بات فيه نتنياهو نتيجة فشل حربه النازية في تحقيق أهدافها، وحالة الإنهاك والاستنزاف التي يعاني منها جيش الاحتلال الناتجة عن المقاومة الضارية والفعالة التي واجهها جنود الاحتلال.. حيث أدّت معارضة الأجهزة العسكرية والأمنية إلى إجبار نتنياهو على تعديل خطته الأصلية، لكن هذا التعديل لم يرضِ حلفاءه من اليمين المتطرف، مما زاد من حدة الانقسامات الداخلية داخل الحكومة الإسرائيلية.

هكذا يمكن القول انّ صمود المقاومة ونجاحها في إحباط أهداف الحرب الإسرائيلية، هو الذي تسبّب في تفجر الخلافات بين المستويين السياسي، والعسكري والأمني.. وتفاقم مأزق نتنياهو الساعي الى مواصلة الحرب مهما كان الثمن.. لأن وقف الحرب دون تحقيق أهدافها سوف يؤدّي الى تحميل نتنياهو مسؤولية الفشل، ومحاكمته بتهم الفساد، وبالتالي نهاية حياته السياسية في السجن.

# دمشق تنسحب من اجتماعات باريس مع قسد احتجاجاً على مؤتمر الحسكة

أعلنت الحكومة السورية الانتقالية انسحابها من الاجتماعات المقررة في باريس مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) احتجاجا على مؤتمر عقد في الحسكة وضم شخصيات دينية وعشائرية من عدة مناطق سورية بينها السويداء والساحل.

الحكومة السورية وصفت المؤتمر الذي حمل عنوان «وحدة الموقف» بأنه خرق واضح لاتفاق ١٠ آذار/مارس ومحاولة لتدويل الشأن السوري وإحياء النظام السابق.

وفي خضم ذلك شددت دمشق على أنها لن تدخل في مفاوضات مع أي طرف يفرض شروطا خارج إطار الدولة، ودعت الوسطاء الدوليين إلى نقل أي مسار حوار إلى العاصمة باعتبارها العنوان الشرعي والوطني على حد وصفها.

من الاجتماعات المقررة في باريس مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) احتجاجا على مؤتمر عقد في الحسكة وضم شخصيات دينية وعشائرية من عدة مناطق سورية بينها السويداء والساحل.

الحكومة السورية وصفت المؤتمر الذي حمل عنوان «وحدة الموقف» بأنه خرق واضح لاتفاق ١٠ آذار/مارس ومحاولة لتدويل الشأن السوري وإحياء النظام السابق.

وفي خضم ذلك شددت دمشق على أنها لن تدخل في مفاوضات مع أي طرف يفرض شروطا خارج إطار الدولة، ودعت الوسطاء الدوليين إلى نقل أي مسار حوار إلى العاصمة باعتبارها العنوان الشرعي والوطني على حد وصفها.

كما اتهمت قسد بمحاولة تشكيل جيش مستقل وإعادة النظر في الإعلان الدستوري والتقسيمات الإدارية، وهو ما يتعارض مع بنود الاتفاق الذي ينص على دمج المؤسسات العسكرية والمدنية في إطار الدولة السورية الجديدة.

في المقابل ردت قسد بتحميل حكومة دمشق والفصائل المدعومة منها مسؤولية التصعيد، مشيرة إلى تعرض مواقعها في دير الزور وتل تمر ومناطق أخرى لأكثر من ٢٢ هجوما خلال الأسابيع الأخيرة ما أدى لإصابة مدنيين وتضرر أحياء سكنية.

وأكدت قصد التزامها باتفاق مارس ورفضها لمشاريع التقسيم، لكنها حذرت من أن استمرار الخروقات يضع الاتفاق على المحك، داعية المجتمع الدولي للتدخل وضمان احترام التفاهمات.

الخلافات بين الطرفين تعكس تعثر مسار تفاوضي بدأ قبل أشهر برعاية أميركية وتناول قضايا اللامركزية وشكل الحكم ودمج قوات قسد في الجيش السوري، إلا أن إصرار دمشق على دمجها كأفراد ورفض قسد لذلك إلى جانب تدخلات أقليمية أبرزها من أنقرة جعل من الاتفاق ساحة تجاذب مستمرة.

وفي ظل هذه التطورات يبقى مستقبل التفاهمات في سوريا رهناً بتغير المواقف الإقليمية والدولية وبقدرة الأطراف على تقديم تنازلات حقيقية .

**الوقت**

# إنّ العهد كان مسؤولا

**د. يوسف إبراهيم شاهين**

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون الموقّر،

تحية صادقة من القلب وبعد،

في وسط زلزال شرق أوسطي تصدّعت فيه تحالفات وسقطت أنظمة، تقلّدْتَ أعظم الأوسمة وحمَلْتَ أكبر المسؤوليات من خلال انتخابك رئيساً للبلاد، أول رئيس بعد المئوية الأولى لقيام دولة لبنان الكبير.

لقد أوصلتنا إلى ساعة الحقيقة في خطاب القسم من خلال طرح التغيير في الأداء السياسي في سبيل حفظ الأمن والحدود، واستبشرنا بذلك خيراً. وضعتنا في مرحلة جديدة من تاريخ لبنان بشخصك الكريم كخادم أول في الحفاظ على الميثاق ووثيقة الوفاق الوطني والالتزام بتطبيقها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا ما ألقى في نفوسنا الطمأنينة وأشعرنا بالسعادة.

تعهّدْتَ أن تمارس دورك كقائد أعلى للقوات المسلحة وكرئيس للمجلس الأعلى للدفاع بحيث تعمل من خلالهما على تأكيد حق الدولة في احتكار حمل السلاح، دولة تستثمر في جيشها ليضبط الحدود ويساهم في تثبيتها جنوباً ويحفظ وحدة الأراضي اللبنانية ويطبّق القرارات الدولية ويحترم اتفاق الهدنة ويمنع الإعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، جيش لديه عقيدة قتالية يحمي من خلالها الشعب ويخوض الحروب وفقاً لأحكام الدستور، فما الجدوى من القرار القاضي بتكليف الجيش بوضع خطة لسحب سلاح المقاومة، والإحتلال ما زال قائماً والاعتداءات مستمرة؟ أليس الأجدر تكليف الجيش اللبناني إعداد خطة للاستفادة من هذا السلاح بمواجهة العدو؟ وأين مسؤولية الدولة في حماية البلد والشعب والحدود والأمن والاستقرار والاقتصاد والثروات، فهل هذا تخلّ عن السيادة وعن حماية الشعب، وهل يمثّل ذلك انقلاباً على إعلان وقف إطلاق النار؟ فأيّ سلطة تنزع عناصر قوة بلدها لصالح العدو، وتعطيه ما لم يأخذه في الحرب؟

تعهّدْتَ أن تدعو إلى مناقشة سياسة دفاعية متكاملة كجزء من استراتيجية أمن وطني على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بما يمكّن الدولة اللبنانية ـ وكرّرتَها "الدولة اللبنانية" ـ من إزالة الإحتلال الإسرائيلي وردّ عدوانه عن كافة الأراضي اللبنانية، فكيف نهدي العدو ما يطمح ويرغب ويحلم؟!

المشكلة يا فخامة الرئيس ليست بالسلاح، المشكلة بالاحتلال، ومبدأ حصرية السلاح متفق عليه من الجميع ولكن في ظل الاحتلال كل الدساتير والمواثيق الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي وغيرها تكفل حق الدولة والشعب بمقاومة الاحتلال بكافة الطرق الممكنة والأساليب المتاحة.

تعهّدْتَ أن تعيد إعمار ما هدمه العدوان الإسرائيلي في الجنوب والبقاع والضاحية وجميع أنحاء لبنان بشفافية وبإيمان أنّ الشهداء هم روح عزيمتكم وأنّ الأسرى هم أمانة في أعناقكم وأن لا تفرّط بسيادة واستقلال لبنان، وبأنّ وحدتنا الوطنية هي ضمانة مناعتنا وأنّ تنوّعنا هو غنى تجربتنا وبأنه آن الأوان لنراهن على لبنان في استثمارنا لعلاقاتنا الخارجية، لا نراهن على الخارج في الاستقواء على بعضنا البعض، فما هو تفسير تبنّي الحكومة اللبنانية الورقة الأميركية التي لا تصبّ إلاّ في مصلحة العدو؟ هل هذه حكومة لبنان، كلّ لبنان، أم حكومة لجزء من الوطن أو لقسم من اللبنانيين؟! وأين هي الدعوة إلى مناقشة سياسة دفاعية متكاملة؟ أين هو الإعمار؟ وما هو مصير الأسرى؟ أم أنّ الزبائنية السياسية والإعلامية قد بلغت ذروتها! أين الضغط على العدو للإنسحاب من خلال تفعيل الدبلوماسية وغيرها؟

تعهّدْتَ أن تقيم أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة انطلاقاً من أنّ لبنان عربي الانتماء والهوية وأن تمنع أيّ تآمر على أنظمتها وسيادتها. أين نحن من الإرادة الوطنية الجامعة الصادقة التي تضع مصلحة الوطن فوق كلّ شيء؟ وكيف تترجم العلاقات مع الأشقاء العرب؟

تعهّدْتَ الانفتاح على الشرق والغرب وإقامة التحالفات وتفعيل علاقة لبنان الخارجية مع الدول الصديقة والمجتمع الدولي وذلك بناء على قاعدة الاحترام المتبادل بما يحفظ سيادة لبنان وحرية قراره، فما بالنا لا نتلمّس ذلك بل بالعكس، تدخّل سافر وإملاءات الأجنبي وحتى بعض العربي، وإقرار يشبه إقرار العبيد لأسيادهم! والذي يمهّد إلى ورقة التطبيع في الأيام المقبلة.

الشرق يناديكم ويمدّ لكم يد العون ويعرض عليكم المساعدات دون مقابل، وينتظر الجواب.

توجّهت إلى رفاق السلاح بالبقاء معهم، منهم ولهم وتفخر بالانتماء لمدرستهم الوطنية مدرسة الشرف والتضحية والوفاء، هذه المدرسة التي تخرّجتَ منها وبلغتَ المراتب العليا فيها، فكنتَ على رأسها القائد الفذ القويم، صاحب الرأي السليم، هذه المؤسسة الجامعة التي يُبنى على أكتافها الوطن وتحمي وحدته، لم تخذل الشعب يوماً، مكانها في القلب والعقل والوجدان، فلا تسمح أيها الرئيس، وأنت أيها العماد رودولف هيكل المعروف بحكمتك ونزاهتك، بزج الجيش في ظرف كهذا ووضعه في مواجهة المقاومة، فكلاكما يعلم تركيبة الجيش وعقيدته، وأدعوكما إلى استثمار السلاح كقوة رادعة وحصناً في مواجهة الأعداء، وأن لا يكون المستهدف طائفة بأكملها ونسيج كبير من الشعب اللبناني، حينها لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

اللبنانيون ينتظرون من فخامتكم العمل مع السادة النواب والوزراء والقضاء والأحزاب والمجتمع المدني والمؤسسة العسكرية والقوى الأمنية للدفاع عن المصلحة العامة وعن حقوق اللبنانيين أفراداً وجماعات وأن نثبت للعالم أنه لا وجود لكلمة فشل في القاموس اللبناني. فليكن هذا الزمن زمن الإبداع وزمن جعل العالَم ينحني احتراماً لروح عزيمتنا وزمن الوعي والعمل والتضامن بيننا، لا فضل لطائفة على أخرى ولا ميزة لمواطن على آخر،

أتمنى لك النجاح والتميّز في عهدك والسداد والتوفيق، عهد احترام الدستور وبناء الدولة وتطبيق القوانين.